آليات مواجهة
مشكلة الدروس الخصوصية

د. تفيده سيد أحمد غانم[1]

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية

[1] د. تفيده سيد أحمد غانم: أستاذ باحث مساعد، شعبة بحوث تطوير المناهج، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

د. تفيده سيد أحمد غانم، (٢٠١٦). آليات مواجهة مشكلة الدروس الخصوصية.
تقرير فنى. المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة

تقديم:

تعد مشكلة الدروس الخصوصية مشكلة مجتمعية متأصلة الجذور تتصف بأنها ذات أبعاد تربوية ومهنية وتقنية واقتصادية واجتماعية. ويساهم فى هذه المشكلة أطراف عديدة فى المجتمع بحيث نجد أنه لا يقع اللوم فقط على البعد التربوى المتمثل فى: السياسة التعليمية، أو النظام المدرسى، أو المناهج الدراسية، أو الكتب المدرسية، أو نظم الامتحانات، أو المعلم فحسب بل يتحمل جميع الأطراف الأخرى هذا العبء. ولابد من الوصول إلى قناعة متخذى القرار فى أن حل مشكلة الدروس الخصوصية لن يكون بالتجريم والعقوبات والغرامات المفروضة على المعلم؛ أو بإحلال الدروس الخصوصية خارج المدرسة بنظام مجموعات التقوية داخل المدرسة، ولكن الحلول الملائمة تكون بتضافر جهود جميع القطاعات داخل وزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع بعض القطاعات فى الوزارات الأخرى ذات الصلة من خلال آليات وإجراءات مركبة الأبعاد تسير فى عدة مسارات فى آن واحد وبطريقة متكاملة.

أبعاد مشكلة الدروس الخصوصية:

تتمثل أبعاد مشكلة الدروس الخصوصية فى الخمس أبعاد التالية:

١. **البعد التربوى للمشكلة:** يتمثل البعد التربوى لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلى:

- تكدس المناهج وتركيزها على المعلومات والتذكر.
- قصور مواكبة المناهج المصرية لمستوى المناهج العالمية عالية الجودة.
- التوسع فى تدريس اللغات الأجنبية وتدريس العلوم والرياضيات باللغات الأجنبية.

- تركيز طرق التقويم التقليدية على الدرجات التى يحققها التلاميذ أو الطلاب من تذكر وفهم المعلومات فى الامتحانات النهائية.
- غياب الأنشطة التعليمية القائمة على التعلم النشط مما يجعل التلاميذ والطلاب تشعر بالملل والاحساس بعدم جدوى التعليم بالحفظ والاستظهار أو العمل داخل المدرسة أوحضور الحصص الدراسية.
- غياب الأنشطة الاجتماعية، والرياضية، والفنية والتركيز على الاستعداد للامتحانات فقط.
- قصر العام الدراسى وتكدس الدروس فى برنامج زمنى مضغوط وغير ملائم لتحقيق نواتج تعلم ذات جودة مما يدفع للتركيز على التحفيظ والتذكر من أجل الامتحان النهائى.

٢. **البعد المهنى للمشكلة:** يتمثل البعد المهنى لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلى:

- تدنى مستوى المعلمين مهنياً وأكاديمياً وتوقف النمو العلمى لديهم بحيث تقتصر معرفته على حفظ الكتاب المدرسى وكتاب التدريبات والامتحانات.
- اقتصار دور المعلم على شرح الكتاب المدرسى، والقيام ببعض الأنشطة التعليمية، والأعمال الأدراية البسيطة، وتحضير الامتحانات، ورصد الدرجات بدون مشاركته فى الإبداع والتجديد فى إعداد المواد التعليمية، وتوفير فرص النشاط للتلاميذ والطلاب باستخدام تكنولوجيا مناسبة لهذا العصر، وملاحظة نموهم العلمى على مستوى المعرفة والمهارات والاتجاهات.

- تدنى دور المعلم فى خدمة بيئته والمشاركة فى تنمية مجتمعه؛ مما أدى إلى تدنى مستوى تقديره من قبل أفراد المجتمع.

٣. **البعد التقنى للمشكلة:** يتمثل البعد التقنى لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلى:

- الفجوة بين ما يستخدمه التلاميذ والطلاب من وسائل وأجهزة وأدوات تكنولوجية فى المنزل فى قطاع واسع من طبقات المجتمع، وبين إمكانات المدرسة قليلة التكنولوجيا.
- إهمال التعليم الإلكترونى داخل الفصول الدراسية، والمعامل، والمكتبات مما يزيد من وقت وجهد التعلم بالتلقين والحفظ، ويقلل من التفاعل بين المعلم والتلميذ وبين التلاميذ وبعضهم البعض.

٤. **البعد الاقتصادى للمشكلة:** يتمثل البعد الاقتصادى لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلى:

- تخصص الأسر المصرية ميزاينة سنوية ضخمة للدروس الخصوصية تفوق إمكاناتها المادية فى أغلب الأحوال.
- أصبحت الدروس الخصوصية مصدر دخل إضافى كبير لكثير من المعلمين فى جميع المراحل التعليمية.
- تقنين الدروس الخصوصية داخل المدرسة عن طريق السماح بنظام المجموعات الدراسية للتقوية.

- أصبحت إدارة مراكز الدروس الخصوصية أحد أوجه الاستثمار، وأحد أنواع المشروعات الصغيرة التى تدر عائد مجزى، ويقوم بتشغيلها مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمعلمين.
- أصبحت الدروس الخصوصية مهنة من لا مهنة له وخاصة لقطاع الشباب الذى يعانى البطالة بعد التخرج من الجامعة.

٥. **البعد الاجتماعى للمشكلة:** يتمثل البعد الاجتماعى لمشكلة الدروس الخصوصية فيما يلى:

- انتشار الأمية بين قطاع واسع من آولياء أمور التلاميذ والطلاب.
- ضعف المستوى التعليمى لكثير من آولياء أمور التلاميذ والطلاب ذوى المؤهلات العلمية أو الفنية.
- غياب ثقافة التعلم للاتقان وللعمل بين أفراد المجتمع.
- إهمال تحقيق الاستمتاع بالتعليم فى المدرسة، وغرس قيم حب العمل الجماعى فى المدرسة.
- رغبة أولياء أمور الطلاب فى دفع أبنائهم نحو تحقيق أعلى الدرجات بصورة تنافسية شرسة لا تراعى جودة التعليم بل تراعى المجموع النهائى بأى طريقة.
- تبدأ الأسر المصرية فى الاعتماد على الدروس الخصوصية منذ مرحلة رياض الأطفال وخاصة فى المدارس التجريبية ومدارس اللغات لضعف مستوى اللغة الأجنبية لدى آولياء أمور التلاميذ.

الطرق الإجرائية لمواجهة أبعاد مشكلة الدروس الخصوصية:

نقترح فى هذا الشأن بعض الآليات والطرق الإجرائية لمواجهة مشكلة الدروس الخصوصية فى المجتمع المصرى فيما يتعلق بكل بعد من أبعاد المشكلة كما يلى:

1. **آليات مواجهة البعد التربوى للمشكلة:**

- تطوير المناهج بحيث تهتم بالأنشطة العملية، وأنشطة التفكير، وتقليل متطلب الحفظ وتذكر المعلومات.
- تغيير دور الكتاب المدرسى من منبع الحصول على المعلومات وحل التدريبات ومعرفة نتائج الأنشطة إلى كتاب مدرسى يوجه التلاميذ والطلاب نحو إجراء الأنشطة التعليمية، ومشاركة العمل الجماعى تحت توجيه المعلم، وإنجاز المهام التى يعدها المعلم بنفسه بواسطة مواد تعليمية من إعداده، ووفقاً لدليل المعلم وللمعايير القومية الموضوعة لكل صف دراسى.
- الاعتماد على التعليم الإلكترونى وخاصة فى تعليم اللغات؛ وذلك بإعداد مناهج ووحدات تعليمية وموديولات تعليمية فى جميع المواد التعليمية ويتم نشرها على الإنترنت وتوفيرها على هيئة أقراص مدمجة.
- فتح قنوات الاتصال بين المعلمين من جهة وبين التلاميذ والطلاب من جهة أخرى عبر البريد الإلكترونى، ومواقع التواصل الاجتماعى، والمدونات وغيرها. وتوجيه المعلم للاعتماد عليها فى التواصل مع المتعلمين لتوفير كافة التوجيات والارشادات التربوية اللازمة لهم فى تعليمهم وتقويمهم ومشاركة المواد التعليمية معهم.

- ملائمة أنشطة المناهج للخطة الزمنية السنوية بحيث يجد التلاميذ والطلاب الوقت الكافى للتعلم وتنفيذ الأنشطة التعليمية بدون ضغط أو تكديس.
- منح درجات تضاف على المجموع النهائى على الانتظام فى الحضور المدرسى للتلاميذ والطلاب فى جميع المراحل وخاصة فى الثانوية العامة.
- تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى المرحلة الثانوية.
- امتحانات نهاية الفترة الدراسية تكون من نوع الاختبارات القياسية الموحدة، والتى تتكون من أسئلة الاختيار من متعدد، وتصحح باستخدام كروت الإجابة، ويمكن استخدام الاختبارات عن طريق نظام الاختبار على الإنترنت.
- تقسيم درجات العام الدراسى على المتطلبات التالية بحيث تتوزع نسب الدرجات الممنوحة لكل متطلب بنسبة مئوية من الدرجة الكلية لكل تلميذ أو طالب:
  - (٢٠%) من الدرجة الكلية على الانتظام فى حضور الأيام الدراسية.
  - (٤٠%) من الدرجة الكلية على إتمام الأنشطة التعليمية والمهام والاختبارات الشهرية من خلال ملف الإنجاز فى جميع المواد.
  - (٢٠%) من الدرجة الكلية على التفوق الرياضى من مراكز وزارة الرياضة، أو الفنى من مراكز وزارة الثقافة، أو فى الابتكار والعلوم من نوادى العلوم، أو فى الكمبيوتر، أو فى اللغات، أو برامج تدريبية على المهارات وفروع الثقافة المختلفة من المراكز التعليمية المعتمدة من وزارة التربية والتعليم، أو تنفيذ مشروع يخدم المدرسة والبيئة المحلية تحت إشراف المعلم، وغيرها.

- (٢٠%) من الدرجة الكلية على الامتحانات النهائية فى جميع المواد.

٢. آليات مواجهة البعد المهنى للمشكلة:

- تدعيم برامج تدريب المعلمين من خلال مراكز التدريب بالوزارة، وتشجيع التدريب الذاتى للمعلمين، والتدريب داخل المدرسة، والتدريب عن بعد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ لتحقيق التنمية المهنية، ورفع كفاءات وجودة أداء المعلمين.
- تدريب المعلمين على مهارات التدريس الإلكترونى، ومهارات التواصل مع التلاميذ والطلاب من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تدريب المعلمين على التدريس لجميع المستويات التعليمية، ومراعاة المتعلمين ذو القدرات التحصيلية المنخفضة؛ باستخدام طرق تتناسب مع إمكاناتهم، وتقويمهم بطرق مناسبة لأدائهم، واستخدام طريقة المقابلات الشخصية لعلاج مشكلات صعوبة فهم أو تحصيل أو إتقان التلاميذ والطلاب لمتطلبات المادة الدراسية.
- تكليف المعلمين بإعداد المواد التعليمية، والأنشطة التعليمية، والاختبارات الشهرية، ومهام ملف الإنجاز للتلاميذ والطلاب بأنفسهم باستخدام دليل المعلم والمصادر التعليمية المتعددة التى توجه لها الوزارة فى دليل المعلم.
- إمداد المكتبات المدرسية بجميع المصادر التعليمية من مراجع وقواميس وموسوعات وكتب وكتيبات تتصل بموضوعات المناهج الدراسية فى جميع

المواد لتساعد المعلم فى إعداد المواد التعليمية اللازمة للتدريس ورفع مستوى المعلم العلمى والثقافى.

- اعتماد نظام لمنح رخصة للمعلمين لمزاولة مهنة التدريس تتجدد كل عشر سنوات من خلال اجتياز المعلمين لدورات تدريبية واختبارات تأهيلية، ويكون من ضمن شروطها ما يلى: الانتظام فى العمل فى الفصول المدرسية، والامتناع عن الدروس الخصوصية، وحصول المعلم على تقارير سنوية بدرجة جيد جداً، وتحقيق نسب نجاح مرتفعة فى الفصول التى يدرس لها سنوياً، واستخدام أساليب التعليم الإلكترونى الحديثة فى التدريس والتقويم، والتواصل مع المتعلمين، والمشاركة فى تنمية المدرسة وخدمة البيئة المحلية من خلال المشروعات التربوية، والمساهمة فى محو أمية أفراد المجتمع المحلى المحيط بالمدرسة، ونشر الثقافة بمختلف أنواعها وفقاً لتخصصه بين أفراد المجتمع.

٣. آليات مواجهة البعد التقنى:

- تجهيز المدارس بالبنية التكنولوجية المناسبة لحجم المدرسة وأعداد التلاميذ والطلاب من أجهزة الحاسوب، وشبكات الإنترنت فى الفصول الدراسية والمعامل والمكتبات والإدراة المدرسية.
- تشجيع المعلمين على تطبيق نظام التعليم الإلكترونى واستخدام الوسائط المتعددة فى التدريس.
- تزويد المدرسة بمكتبة الكترونية تحتوى الأفلام والأشرطة وبرامج الكمبيوتر وتتصل بالإنترنت لبحث المعلومات والاتصال.

٤. آليات مواجهة البعد الاقتصادى للمشكلة:

- توعية أولياء الأمور فى توفير ميزانية الأسرة التى تنفقها على الدروس الخصوصية وتوجيهها إلى تعليم أبنائهم عن طريق توفير المراجع والأدوات والأجهزة اللازمة لتعلمهم فى المدرسة، والمنزل، ومراكز التدريب على التنمية البشرية، والمراكز الرياضية والمراكز الفنية فى صورة تبرعات أو مساعدات عينية وكل حسب مقدرته بدون ضغط أو إجبار.
- زيادة حوافز المعلمين على إعداد المواد التعليمية، وتنفيذ الأنشطة، وإدارة وتنفيذ المشروعات التعليمية داخل المدرسة.
- تحويل أنشطة المراكز التعليمية الخاصة إلى مراكز تنمية بشرية، وتعليم اللغات، والتدريب على استخدام برامج الكمبيوتر، والتكنولوجيات المتنوعة الحديثة، وممارسة الأنشطة الرياضية، والأنشطة الفنية التى تخدم الأطفال والتلاميذ والطلاب والشباب، وآولياء أمورهم من الأباء والأجداد، وجميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته.
- اعتماد شهادات الدورات التدريبية من المراكز التعليمية الخاصة من وزارة التربية والتعليم، وتحصيل رسوم الاعتماد كمورد تمويلى إضافى للوزارة، واعتبار نتائج التلاميذ والطلاب فى هذه الدورات من المراكز المعتمدة جزء من متطلبات النجاح والدرجة النهائية المحسوبة للتلاميذ والطلاب كما وضحنا فى مقترح تقسيم درجات العام الدراسى.

٥. آليات مواجهة البعد الاجتماعى للمشكلة:

- التوعية الأعلامية للأولياء الأمور بأهمية ذهاب الأبناء للمدرسة والانتظام بها من خلال إعلانات توعية وبرامج اجتماعية ومناقشة الموضوع مع أولياء الأمور فى البرامج اليومية بالتيلفزيون والأذاعة المصرية.
- نشر الثقافة العلمية والتربوية والصحية ومهارات التنمية البشرية بين أولياء الأمورعن طريق عقد محاضرات، وورش عمل، ودورات تدريبية وتثقيفية فى مجموعة متنوعة من الموضوعات والمهارات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ووزارة الشباب، ووزارة الصحة فى: المدارس، ومراكز تدريب المعلمين، وقصور الثقافة، ومراكز الشباب، ومراكز الخدمات الصحية، ومراكز الخدمة الاجتماعية.
- تشجيع جميع أفراد المجتمع على التعلم مدى الحياة والتعليم المستمر فى المدرسة وفى المراكز الخاصة التى تقدم برامج التنمية البشرية، وتعليم اللغات، والتدريب على استخدام برامج الكمبيوتر، والتكنولوجيات المتنوعة الحديثة، وتشجيعهم على ممارسة الأنشطة المجتمعية والرياضية والفنية مع أبنائهم.
- حضور أولياء الأمور بعض الحصص والأنشطة المدرسية فى المدرسة لملاحظة العملية التعليمية ومشاركة المسئولية التعليمية مع الإدارة المدرسية والمعلمين.

ختام وبالله التوفيق.

د. تفيده سيد أحمد غانم، (٢٠١٦). آليات مواجهة مشكلة الدروس الخصوصية. تقرير فنى. المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة